مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
Journal Vol 08, N° 01, March 2020, Version N°29, pp 67-88

تاريخ الإرسال (2020/01/08) تاريخ قبول النشر (2020/02/25)

القسمة الثلاثية للكلام،
بين التبرير العقلي والواقع التداولي

الدكتور: الناصر هواري
مخبر الخطاب الحجاجي أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر
جامعة ابن خلدون. تيارت. الجزائر
University of Tiaret –ALGERIA

ملخص:

يستهدف البحث الوقوف على القسمة الثلاثية للكلام لدى النحاة العرب القدامى، كونهم ينطلقون في ذلك من الاعتبارات العقلية المنطقية، غير أنّه أثناء الاستعمال تظهر بعض الاختلالات يصعب معها وضع الحدود والفوارق بين هذه الأقسام، فكثيرا ما تتداخل الميزات والخصائص؛ ممّا ولّد كثيرا من الاختلافات وخاصة بين مدرستي البصرة والكوفة، وهو خلاف مازال قائما إلى يوم الناس هذا، ومن حق الدارس اليوم أن يبني فهمه لهذه القضايا على أسس علمية دقيقة، بعيدة عن الصراع العلمي بين المدارس القديمة، فهل هذه القسمة البادي عليها الطرح العقلي، صالحة في جانبها التداولي؟ هذا ما يود البحث معالجته من منظور وصفي لمسألة القسمة الثلاثية بين المبررات العقلية، وفوارق الاستعمال.

كلمات مفتاحية : النحو، الكلام، العقل، التداول، الاسم، الفعل، الحرف.

The trio logy division speaking
between the liberal justification and the deliberative fact

Abstract:

Theresearch targets the trilogy division of and liberal considerations of speaking to the old Arab since they start on this from the logical imbalances emerge in which it is difficult to set the limits and the differences between these sections it is so frequent the interference of features and characteristic which resulted many disagreement especially between the schools of Kufa and Basra it is a conflict that still exist so far. Added to this the recent learner has the absolute right to build his grasp to these issues on accurate and scientific basis far from this conflict that exists between the old schools so is this division useful in its deliberating side?. This is what the research deals with from a descriptordue for the issue of the trilogy division between the rational realizations and differentials .

Keywords:

Grammar; speaking; mind; Deliberation; Noun; Verb

أجمع النّحاة العرب على القسمة الثلاثية للكلام العربي؛ إذ لا تكاد تخلو مقدمات الكتب النحوية من هذه المسألة، وبالعودة إلى هذه المؤلفات نجدها رافقت البدايات الأولى للنحو العربي، فقد أدركوا منذ البداية أنّ اللّغة العربية نظام، ورثه العرب سليقة، دون أن يعرفوا القوانين التّي تسيّر هذا النظام سواء على مستوى الأصوات، أو الصيغ، أو التراكيب، وكان لزاما أن يبدأ وضع القوانين من حيث بداية الكلام بالتفريق بين الأشكال، والمباني الكلامية فجعلوها ثلاثا.

1- التبرير العقلي للقسمة:

استطاع الإنسان العربي في وقت مبكر أن يدرس اللّغة في ضوء المعطيات الفكرية السائدة آنذاك، ولعلّ المعطى الديني شكلّ أهم موجّه بكلّ مقوماته العقدية، والفكرية بما فيها الوجهة العقلية لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[1] **وقوله:** ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2] فالتفكير العقلي عند الإنسان العربي مستمد من الخطاب القرآني الداعي إلى التفكير وإعمال العقل، بالإضافة إلى تأثر النحاة بالمنطق اليوناني الذي ورد إلى المنظومة الفكرية العربية عبر الانفتاح الثقافي على العلوم اليونانية، ومن ثمّ فلا ضير أن نجد العقلانية قد ميّزت الدّرس اللّغوي العربي، ولعلّ القسمة الثلاثية للكلام كانت أولى المحطات التّي خاض فيها التفكير العقلي، "فقد رُوي أنّ عليّا ابن أبي طالب – رضي الله عنه – ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي

فيها: الكلام كله ثلاثة أشياء اسم، وفعل، وحرف"[3]، ولم تخرج أراء النحاة عن هذا المذهب، فيقول سيبويه (ت 180 ه): "فالكِلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل"[4]، وذهب المبرد (ت 286ه) إلى حدّ تعميم هذه القسمة على كل اللغات حين قرّر أنّ " الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة "[5] فالأثر العقلي بادٍ على قول المبرّد؛ حيث اعتبر القسمة كلّية لا تخرج عنها أي لغة من اللغات، وهذا التعميم لم يراع خصوصيات كل لغة، باعتبار اللّغات تختلف من حيث الأنظمة النحوية، والخصائص الصوتية، والصرفية، ويرى ابن السرّاج (ت 316ه) أن "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف"[6]. ويقرّر ابن فارس (ت 390ه) أنّ هذه القسمة أجمع عليها أهل العلم، مبديا ضمّ رأيه إلى آرائهم بقوله: "أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف"[7] في حين يبرّر ابن الأنباري (ت577ه) هذه القسمة تبريرا عقليا باستعماله مصطلحات البال والخيال والنفس، في شكل تساؤل ثم يعمد للإجابة عنه بالمبررات العقلية والمنطقية التي ساقها، " فإن قيل: فلم قلتم أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنّنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبَر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى لو أنّه سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عُبِّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنّه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة "[8] فابن الأنباري يعرض المسألة النحوية بإثارة الإشكال المترتب عليه فرضيات، ليجيب عنها بتعليلات تستند إلى الحس، والتخمين، وتتحرى التأويل المنطقي لأجل التبرير، والإقناع، ولا يختلف ابن عقيل (ت 769ه) عن سابقيه في مسألة القسمة الثلاثية ذلك أنّه حين يشرح قول ابن مالك (ت 672ه) كلامنا لفظ مفيد كاستقم، واسم، وفعل، ثم حرف الكلم يرى أن "الكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف"[9].

أ- الاسم

تسمية الاسـم: ثمّة خلاف بين البصريين والكوفيين في نعت الاسم، فالبصريون سمّوه بذلك لوجهين: أحدهما: أنّه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه فسمي لذلك، والوجه الثاني: أن أقسام الكلام الثلاثة لها مراتب، فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل، ومنها مالا يخبر به، ولا يخبر عنه،

وهو الحرف، فلمّا كان الإخبار بالاسم وعنه، وبالفعل دون أن يخبر عنه، وتجرّد الحرف من الإخبار، سما الاسم عليهما، وارتفع فكان الترتيب بهذا الشكل الاسم ثم الفعل ثم الحرف، ومن السموّ نعت بالاسم.

أمّا الكوفيون فسمّوه بذلك اعتبارا للمعنى، فالاسم عندهم بمعنى الوسم، وإن بدا معيار المعنى مقنعا لكنّه من حيث التصريف فيه فساد بيّن، فإن صغّرنا كلمة اسم قلنا (سمي) حملا على (قنو. قني) فلو أخذناه من السّمة فالأصح أن نقول (وسم)، ثم في صيغة الجمع نقول (اسم. أسماء) ولو كان من السمة لقلنا (أوسام)، أما قولنا من الاسم أسميته فلو كان من السمة لقلنا (وسمته)، وإذا أمعنّا في بنية الكلمة (اسم) لوجدنا في أولها همزة تعويض، وهمزة التعويض تكون فيما حذف لامه لا فاؤه كابن التي أصلها بنو فحذفت الواو وعوضت بهمزة في أوله لتصبح ابن، وهذا دليل على أن الاسم من السمو لا من السمة وهو قول البصريين[10].

إن اختلاف التسمية بين المدرستين يحيلنا إلى غياب الأدلّة المقنعة، فلو كانت استعمالية لاِستند الطرفان إلى كلام العرب، لكنّ القضية مردّها إلى العقل، فلكلّ منهما تصّوره، وحججه التّي لا يمكن دحضها، وإن كان صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف قد انتصر للبصريين.

معنى الاسمية: اكتفى سيبويه عند تعريفه للاسم بالتمثيل له ورأى أنّ" الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط "[11] ونقل ابن فارس أنّ سيبويه ذكر" أنّ الاسم هو المحدّث عنه، فسيبويه قد حدّ الاسم بتعريته من حدّ الفعل، وحدّ الحرف، ثم استند إلى المعنى الوظيفي للاسم"[12]، في حين رأى المبرّد في الاسم"ما كان واقعا على معنى نحو رجل، وفرس، وزيد، وعمر، وما أشبه ذلك"[13] وهذا رأي لم يختلف كثيرا عن رأي سيبويه.

أمّا الرمّاني (ت 384ه) فيرى "الاسم كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[14] أي: دون أن يدلّ على شيء من الزمان وأمّا الزمخشري فقد رأى أنّ الاسم" ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"[15] ؛ فالاسم عنده لا يدلّ على الزمن بصيغته بأي حال من الأحوال، وهذا ما ذهب إليه ابن الشّجري (ت 542ه) الذي يرى في" الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصّل"[16]، وبذكره الزمان المحصّل ليدخل في تعريفه اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر، ذلك أنّها تدلّ

على الزمان كدلالة الفعل عليه غير أنّه زمن مجهول وذلك فصل لها عن الفعل، ووضعها في زمرة الاسم. وذكر ابن يعيش أنّ الناس أكثروا في حدّ الاسم، وأنّ سيبويه لم يحدّه بحد ينفصل عن غيره، وكأنّه لمّا حدّ الفعل، والحرف تميّز عن حدهما الاسم، وذكر أنّ أبا بكر محمد السرّي الذي يقصد به ابن السرّاج أورد في تعريفه للاسم أنّه ما دل على معنى مفرد، وعقّب على قوله فقال: "كأنّه قصد الانفصال إذا كان الفعل يدلّ على شيئين: الحدث، والزمان "[17] فالاسم عنده كما ذكر سابقوه ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران، وذهب ابن هشام المذهب نفسه؛ إذ ذكر" أنّ الاسم في الاصطلاح دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[18] مراعيا بذلك المعنى الوظيفي له، وهو الدلالة على المسمى دون أن يدل على شيء من الزّمن، والحال نفسه لدى ابن عقيل القائل بأنّ" الكلمة إن دلّت عل معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، فهي الاسم "[19] معتمدا في هذا الحدّ على المعنى الوظيفي، وهو الدلالة على المسمى من غير أن تدل على الزمن.

أمّا سيبويه فلم يضع تعريفا لمصطلح الاسم، بل اكتفى بالتمثيل له، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى تمييز الأسماء من غيرها إلى حدّ ما، ذلك أنّه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف التي أوردها، وهذا يصلح لتصنيف كثير من الكلمات لقرب المشابهة، لكنّه لا يدل مثلا على أسماء الشرط والاستفهام أنّها أسماء لعدم وضوح التشابه، ومنه نستطيع القول إنّ تعريف سيبويه هو أقرب إلى الوصف منه إلى التجريد، وتوالت تعريفات النحاة حسب المعنى مع تجريده من الاقتران بالزمان، والحقيقة إنّ المعنى رغم كونه يفصل الاسم عن غيره من الكلمات- الفعل والحرف- يبقى تصورا عقليا صرفا، تظهر فيه الكثير من العورات بسبب فقدانه للقواعد التداولية، فكثير من الكلمات الموصوفة بالأسماء قد لا تؤدي وظيفة الإسمية.

ب- الفعــل

تسمية الفعل: يقول ابن الأنبا ري: "فإن قيل لم سمي الفعل فعلا؟ قيل: لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي ألا ترى أنّك إذا قلت: (ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلمّا دلّ عليه سمي به، لأنّهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم "[20] والنّحاة وإن اختلفوا في الاسم سواء في التسمية أم فيما يميّزه عن

غيره من أقسام الكلام اختلافا بيّنا، فالظّاهر أنّ اختلافهم في الفعل لم يكن كذلك بدليل تقارب الآراء على ما نسجل فيها من تفاوت.

معنى الفعلية: ذكر سيبويه أن " الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ "[21] فسيبويه لم يخرج عن القاعدة التي ارتضاها للاسم وهي التمثيل، فكذلك خصّ بها الفعل، فمثّل له في الماضي، والأمر، والحاضر، فيما يرى المبرّد أنّ " الفعل حدث في زمان محدود"[22] جاعلا حدّ الفعل في الحدث، والزمن، وهو نفسه ما ذهب إليه ابن السرّاج من أنّ الفعل ما دلّ على معنى، وزمان متخذا من المقارنة بينه وبين الاسم سبيلا لبيان حدّه، فذكر أنّ الاسم يدلّ على معنى فقط، وهو دلالة على المسمى دون الزمان، وخصّ الفعل بالمعنى والزمن، فإمّا أن يكون هذا الزمن ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، في حين أنّ الاسم وُضِع لمعنى مجرد من هذه الأوقات، أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال، محترزا بذلك عن الأسماء التي تدل على الزمن في دلالتها المعجمية كاليوم والليلة[23]، ويقدّم ابن فارس مناقشة جادّة لأقوال النحاة فيقول: "قال الكسائي: الفعل ما دلّ على زمان محصّل، وقال سيبويه: أمّا الفعل فأمثلة أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فيقال لسيبويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت أنّ (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس) أفعال ومعلوم أنّها لم تُؤخَذ من مصادر، فإن قلت: إنّي حددت أكثر الفعل، وتركت أقلّه قيل لك: إنّ الحدّ عند النظّار ما لم يزد المحدود، ولم ينقصه ما هو له... وقال قوم: الفعل ما حسن فيه أمس وغدا، وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم، لأنّهم يقولون: أنا قائم غدا كما يقولون: أنا قائم أمس "[24] ثم يرجّح قول الكسائي بقوله: "والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أنّ الفعل ما دلّ على زمان كخرج وتخرج، دلّنا بهما على ماض ومستقبل"[25]، وذكر الزمخشري أنّ " الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان "[26]، وذهب ابن الأنباري، وابن هشام إلى أنّ الفعل ما دلّ على معنى مقترن بالزمان.

اتّفق النحاة في تحديد الفعل بأنّه اقتران الحدث بالزمن، ثمّ أنّ بعض النحاة يرون في كان، وأخواتها أنّها مجردة من الدلالة على الحدث، فإن كان النقصان هو مبرر

ذلك، فالإجماع بهذا الشّكل غير مقنع، لوجود الاستثناء بالقاعدة، ممّا يؤكد أنّ هذا التعريف هو عقلي بالدّرجة الأولى.

ج - الحـرف:

تسمية الحرف: "فإن قيل لم سُمِي الحرف حرفا؟ قيل لأنّ الحرف في اللّغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي طرفه، فسمي حرفا لأنّه يأتي في طرف الكلام "[27] فابن الأنباري بقوله هذا يحيل تسمية الحرف إلى المعنى اللغوي لمادة (حرف)، وقد جاء الحرف ثالثا في ترتيب أقسام الكلام لدى النحاة.

معنى الحرفية: ذكر سيبويه أنّ "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل نحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها "[28] وهذا دليل على أن الحرف يحمل معنى يختلف عن غيره، وهو مذهب النحاة حيث أجمعوا على أنّ الحرف يدل على معنى في غيره مفيدا بذلك عملية التعليق، وهذا ما ذهب إليه ابن فارس؛ حيث أقرّ "أنّ أهل العربية أكثروا في حدّ الحرف، وأنّ أقرب ما فيه قول سيبويه"[29] مشيرا إلى أن هذه التحديدات على كثرتها تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه. وذكر الزمخشري أنّ " الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"[30] والملاحظ أن الزمخشري أضاف مسألة المصاحبة التّي بها ندرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف بين أجزاء التركيب، وهذا ما فصّل فيه ابن يعيش حين أوضح أنّ معنى دلالة الحرف في غيره أنّك لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، وهذا مختلف عن التعريف القائل: (ما جاء لمعنى في غيره) وهو دلالة على العلّة، وحدّ الشيء دلالته على ذاته لا على العلّة التي جاء لأجلها[31].

كما يذكر ابن عقيل "أنّ الحرف يمتاز عن الاسم، والفعل بخلوه من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال""[32] في شرحه لقول ابن مالك: (سواهما الحرف)، وهذا تأكيد قطعي أن أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وما دونها فهو الحرف.

2- التبرير الاستعمالي للقسمة:

أثناء الاستعمال تظهر فوارق بين الأقسام الثلاثة، سواء على مستوى العلامات التّي تدخل على كلّ منها، أم وظيفة كلّ قسم من هذه الأقسام في التركيب الكلامي، أمّا الإسناد فقد خصّه النحاة بالاسم والفعل دون الحرف، وتظهر من جهة أخرى تداخلات

بين الأقسام الثلاثة تحيل إلى أنّ القسمة الثلاثية هي عقلية صرفة قد لا تتحقق كلّية أثناء الاستعمال.

أ - العلامات

في الاسم: خصّ النّحاة الاسم بعلامات كثيرة تميّزه عن الفعل، والحرف أمام قصور المعنى وحده عن تحديده، فالمبرّد ذكر أنّ أشهر علامة يختص بها الاسم هي دخول حرف الخفض عليه في قوله: "كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم "[33] والواضح أنّ بعض الأسماء لا يسقط عليها تعريف المبرّد مثل (كيف)، و(إذا) لكونهما اسمان لا يقبلان دخول حرف الجرّ.

أمّا ابن السرّاج فذكر أنّ الإسم يُعرَف بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام للتعريف نحو: الرّجل، والضّرب والحمد، وهذا لا يكون في الفعل ولا نقول: اليقوم واليذهب، ويُعرّف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد، ويُعرّف أيضا بامتناع قد، وسوف؛ ألا ترى أنّك لا تقول: قد الرجل، وسوف الغلام، ثم يذكر أوجه خلاف أخرى بين الاسم، والفعل منها: أن الاسم يُنعَت، والفعل لا يُنعَت، والاسم يُضمَر ويُكنَّى عنه[34]. وهذا الرأي لا يختلف كثيرا عمّا جاء به الزجّاجي؛ إذ ذكر" أنّ الاسم ينفرد بقبول الجرّ، والتنوين، وبدخول الألف واللام عليه، وبصلاحيته لأن يكون موصوفا، ومصغّرا، ومنادى"[35] والواقع أن هناك أسماء لا تصغّر، ولا تنوّن، ولا يدخل عليها حرف الجرّ نحو (مَن) و(مَا) وهناك أسماء لا تُعرَّف ب (أل) كأسماء الإشارة وأسماء الأفعال فهي إذن حسب تعريف الزجّاجي خارجة من طائفة الأسماء، وذكر الفارسي (ت 377ه)"علامتين يُعرَف بهما الاسم وهما جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين، قاصدا بالألف واللام التعريف ممثلا لذلك بالغلام والفرس كما قصد بالتنوين تنوين التمكين"[36] وسرد ابن فارس أراء أشهر النحاة في علامات الاسم، وناقشها مناقشة جادّة مبينا اختلال هذه الآراء، فنقل عن الكسائي (ت189ه) أنّ الاسم ما وُصِف، وردّ عليه بأنّ ذلك معارض ل (كيف) و(أين) فهما اسمان ولا يُنعتان، ونقل عن الفرّاء (ت207ه) أنّ الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام، وهذا معارض لما ذكره ابن فارس أنّ من الأسماء ما لا يُنوَّن، ولا يُضاف إليه، وذكر أنّ الأخفش (ت221ه) قال: إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل، والصفة نحو: زيد قام وزيد قائم، ثمّ وجدته يُثنَّى، ويُجمَع نحو قولك: الزيدان، والزيدون، ثمّ وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنّه اسم، واعتبر

ابن فارس أيضا أن هذا التحديد معارض لما قاله من أنّ (كيف) و(أين) و(إذا) أسماء، ولا ينطبق عليها ما ذهب إليه الأخفش، وقد خطّأ من قال أنّ الاسم ما صَلُح أن يُنَادى، لنفس العلّة السابقة [37] وختم مناقشة لأراء النحاة بقوله: "هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة، والله أعلم أيُّ ذلك أصحّ، وذكر لي عن بعض أهل العربية أنّ الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه، ولازما له، وهذا قريب"[38].

إنّ ما جاء به ابن فارس في مناقشته لأراء النحاة؛ إنّما هو بيان اضطراب النحاة، واختلافهم في تحديد علامات موحدة كافية لضبط التعريف؛ غير أنّها لم تخلص إلى إعطاء تحديد مخالف قد يسدّ ما لاحظه من نقص فأبقى على الاضطراب نفسه، وهذا دليل على أن العلامات وحدها غير كافية لحدّ الاسم حدّا مضبوطا.

فيما يرصد ابن الأنباري جملة من العلامات التي ذكرها سابقوه " فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة، فمنها الألف واللام نحو: الرّجل والغلام، ومنها التنوين نحو: رجل وغلام، ومنها حروف الجرّ نحو: من زيد وإلى عمر، ومنها التثنية نحو: الزيدان، والعمران، ومنها الجمع نحو: الزيدون، والعمرون، ومنها النداء نحو: يا زيد، ويا عمرو، ومنها الترخيم، نحو: يا حار، ويا مال في ترخيم حارث ومالك، وقد قرأ بعض السلف: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[39] ومنها التصغير، نحو: زييد وعمير في تصغير زيد وعمر، ومنها النسب نحو: زيدّي وعمري في النسب إلى زيد وعمرو، ومنها الوصف، نحو: زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلا، أو مفعولا نحو: ضرب زيد عمرا، ومنها أن يكون مضافا إليه نحو: غلام زيد، ومنها أن يكون مخبرا عنه كما بيّنّاه، فهذه معظم علامات الأسماء"[40]، وفصّل ابن يعيش في خصائص الاسم التي ذكرها الزمخشري في المفصّل وهي: دخول حرف التعريف عليه، والجرّ والتنوين، وذكر أنّ كلّ كلمة دخلها شيء من هذه فهي اسم وراح يقدّم شرحا لها، حيث ذكر حرف التعريف، ولم يقل الألف واللام على عادة النحويين لوجهين: أحدهما أنّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة جاءت توصّلا إلى النطق بالساكن، وعند الخليل التعريف بالألف واللام معا، فهو حرف مركّب من حرفين، والوجه الثاني: أنّه احترز به من اللّغة الطائية لأنّها تبدل لام التعريف ميما، ومن خصائص الاسم أيضا الجرّ، وذلك لأنّه لا يكون في الفعل، والحرف، وكذا التنوين والمراد

به تنوين التمكين، ومن خواص الاسم أيضا الإضافة، والمراد بها أن يكون الاسم مضافا لا مضافا إليه[41].

وذكر ابن مالك العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف في ألفيته بقوله:

بالجرِّ والتنوينِ والندَا وأل ومسندٍ للاسمِ تَمييزٌ قد حصل[42]

فهو كذلك يرى العلامات كما يراها غيره من النّحاة وهي الجرّ، والتنوين، والنداء، والتعريف، والإضافة إليه.

أما السّيوطي فقد حصر علامات الاسم بما يزيد عن الثلاثين علامة " وهي الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود الضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبارية من مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه، ونعته، وجمعه تصحيحا، وتكسيره، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره، ولحوق ياء النسبة إليه، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء وواو الحال، ولحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرا، أو علما مفردا منكرا، أو تمييزا، أو منصوبا حالا"[43] وذكر ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك أن علامات الاسم التي تميزه عن قسيميه هي خمس: "إحداها الجرّ كقولنا: بسم الله الرحمن الرحيم، وأراد به الكسر الذي أحدثه العامل سواء كان العامل حرفا أم إضافة أم تبعية، والثانية هي التنوين، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا لا خطّا لغير توكيد، وذكر له أربعة أنواع هي: تنوين التمكين، والمقابلة، والعوض، فهذه الأنواع مختصة بالاسم، ثمّ النداء، وال غير الموصولة والإسناد"[44]

وخلاصة القول من خلال ما تصفحنا من آراء النحاة فيما يخص العلامات التي خصّوا بها الاسم إنّها تعدّدت بتعدّد الأسماء، ولذلك فالعلامات تصلح للكثير من الأسماء غير أنّها لا تصلح لبعض منها، وبالتالي مازالت العلامة لم تضع بعد حدا نهائيا لمسألة تمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلام.

في الفعل: لقد خصّ النّحاة الفعل بعلامات كما فعلوا مع الاسم، وإن كانت في الفعل أقلّ منها في الاسم بما يوحي تقارب آرائهم في هذا الصدد، من ذلك ما ذكره ابن فارس في مناقشته لأقوال النحاة فأورد أن " القوم قالوا: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع، والردّ على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلّها ممتنعة من التثنية

والجمع، وليست أفعالا، وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء نحو: قمت، وذهبت، وهذا عندنا غلط لأنّنا نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه "[45].

أمّا الزّمخشري فذكر خصائص يتميز بها الفعل في قوله: "ومن خصائصه دخول (قد)، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[46] وهي خصائص لا يمكن تطبيقها على كلّ ما عدّه النحاة أفعالا مثل: بئس ونعم، وعسى، وجمع ابن الأنباري هذه العلامات في قوله: "فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة منها: قد، والسين وسوف نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، ومنها تاء الضمير، وألفه، وواوه نحو: قمت، وقاما وقاموا، ومنها: تاء التأنيث الساكنة نحو: قامت، وقعدت، ومنها: أنْ الخفيفة المصدرية، نحو: أريد أن تفعل نحو: فعل يفعل، وكلّ الأفعال تنصرف إلا ستة وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، وفيها كلّها خلاف "[47] والظاهر أنّ ابن الأنباري استدرك ما وقع فيه سابقوه من مبدأ التعميم الذي وقعوا فيه فأخرج الأفعال الستة من التصريح ثم يقرّ صراحة أنّ فيه خلافا بين النحاة، وذهب ابن يعيش المذهب نفسه فلم يخرج عن هذه العلامات فذكر منها صحّة دخول قد عليه، وحرفي الاستقبال، ولحوق المتّصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، واحترز بالساكنة من التاء اللاحقة للأسماء، ذلك أنّ التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، وهي في حكم المنفصلة عن الفعل ولذلك جاءت ساكنة، وبقي الفعل على بنائه قبل اتصاله بها، أمّا التاء اللاحقة للأسماء فهي لتأنيثها في نفسها باستثناء التاء التي تلحق بالأسماء المذكرة كطلحة وعتبة[48] أمّا ابن مالك فذكر علامات الفعل الأربعة المبينة في قوله:

بتا فعلتُ وأتتْ ويا افعلِي ونون اقبلْنَ فعلٌ يَنجلِي49.

ويقدّم ابن عقيل شرحا لقول ابن مالك: "فتاء فعلت المراد بها تاء الفاعل، وهي مضمومة للمتكلم، ومفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وأمّا تاء أتت فالمراد بها تاء التأنيث الساكنة، فاحترز بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فإنّها تكون متحركة بحركة الإعراب وعن اللاحقة للحرف، كما يمتاز الفعل أيضا بياء افعلي، والمقصود بها ياء الفاعلة وهي تلحق فعل الأمر والمضارع دون الماضي، وذكر ياء افعلي، ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختص بالفعل؛ بل تكون أيضا في الاسم نحو:

(غلام) وفي الحرف نحو: (كأنني) بخلاف ياء افعلي فهي خاصة بالفعل فقط، وما يميز الفعل أيضا نون اقبلن ثقيلة كانت أم خفيفة"[50].

في الحرف: يضع ابن السرّاج تمام الكلام علامة في استخدام الحرف، ويبين أنّ من علامات الحرف هي تمام الكلام حين يأتلف الفعل بغيره، فالحرف لا يأتلف منه مع حرف كلام، فلو قلت: (أمن) تريد بها ألف الاستفهام مع من الجارة فهذا ليس كلاما ما لم تضف شيئا آخر، وكذلك لا يأتلف من الفعل مع الحرف كلام كقولك: أيقوم ما لم تذكر أحد أو يعلم المخاطب أنّك تشير إلى أحد، كما لا يأتلف منه مع الاسم كلام كقولك: أزيدا فهذا كلام غير تام [51] وأورد ابن فارس "أنّ الأخفش كان يقول: ما لم يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا التثنية، ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرف، فهو الحرف"[52]

ويرى السيوطي "أنّ الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل"[53].

اتخاذ العلامة فيصل في فرز المادة اللغوية المستقرأة منهج علمي سليم في البحث، ذلك أنّ تمييز الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تخصّ الجزء لا الكلّ، فقولنا الاسم هو جزء من كلّ الذي هو الكلام، فهذا يعني أن للاسم علامات تخصّه عن غيره؛ لأنّه كما سبق ذكره الاسم يشترك مع غيره في كونه كلاما، وما ذكره النّحاة من علامات الاسم تميّزه عن غيره إلى حدّ بعيد، غير أنّها تبقى غير كافية، فمثلا دخول حرف الخفض علامة مميزة للاسم، وهناك من الأسماء ما عدّها النحاة كذلك لكن لا تقبل دخول حرف الخفض عليها نحو كيف، وصه، ومه، وما إلى ذلك، كما أنّ هناك كلمات اعتبرها النّحاة أسماء لكنّها لا تُنوّن، ولا تُضاف، ولا يُضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام، مثل: كيف، وأين مما يسوّغ إخراج ما لم تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى قسم آخر[54].

يمكن اعتبار العلامة صالحة لكثير من الأسماء، فالجرّ مثلا يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء، لكنّه لا يصلح لضمائر الرفع كالتاء، والأسماء الأخرى، مثل: كيف، وقطّ، وأمّا التنوين فيصلح لكثير من الأسماء المعربة المتصرفة، ولا يصلح لكثير من الأسماء المبنية؛ مثل هذا، وكيف، وأين، وكذلك النداء فإنّه لا يدخل على كثير من الأسماء، أمّا بالنسبة للفعل فرغم أنّ العلامة باتحادها مع المعنى قد تصل إلى حدّ الفعل، وتمييزه عن غيره، إلاّ أنّها تبقى نسبية بدليل أنّ الكثير من العلامات لا تخصّ الفعل وحده كالتثنية والجمع مثالا ينسخ منها الفعل والحرف معا، وهناك بعض الأفعال

لا تقبل الكثير من العلامات، وإن كان النحاة قد خصّوها بالاستثناء كالأفعال الستة التي لا تتصرف، وهي بئس، ونعم، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، ورغم أنّ الاختلاف في علامات الحرف ليس شاسعا إلاّ أنّ النّحاة لم يصلوا إلى علامات مضبوطة ذلك أنّ بعض الكلمات تحمل علامات الحرف رغم اسميتها مثل (إذا)، وهذا أيضا يضع القسمة الثلاثية محل نقاش باعتبارها لم تراع الفوارق التداولية للأقسام الثلاثة.

ج - الوظيفة:

في الاسم: الوظيفة في اللغة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ، أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة، أو المنطوقة على المستوى التحليلي، والتركيبي، وبذلك تنقسم الوظائف في اللغة العربية قسمين هما: الوظائف الصرفية، والوظائف النحوية، فإذا كانت الوظيفة الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم، فإنّ الوظائف النحوية هي المعاني المحصلة من استخدام الألفاظ في الجمل مكتوبة كانت أو منطوقة، وهي التي سمّاها (عبد القاهر الجرجاني) معاني النحو[55] فمن النحويين من أشار إلى مقياس الوظيفة من تقسيماتهم للكلم، ورأوا أنّ الوظيفة الصرفية للأسماء هي الدلالة على المسمى، وذلك يعني أنّ التسمية هي الوظيفة الصرفية للاسم، وهو لا يدل على زمن، فالمبرّد ذكر" أنّ الاسم ما صَلُح أن يكون فاعلا"[56] فإذا كانت وظيفة الفاعلية مميزة للاسم فإن كثيرا من الكلمات تعد أسماء وهي في الحقيقة لا يجوز أن يسند إليها الفعل فإننا لا نستطيع القول: جاء كيف، وينقل ابن فارس عن (الكسائي) قوله: "الاسم ما وصف"[57] وهذا قول لا تدخل ضمنه كثير من الكلمات المعدودة أسماء مثل كيف، وأين، فهي لا توصف، في حين يرى الزجّاجي في حدّ الاسم " في كلام العرب ما كان فاعلا، أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل، أو المفعول به... وهذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وقلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأنّ المنطقيين وبعض النّحويين حدّوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو"[58]وقال الزمخشري: الاسم ما دلّ على مسمى[59] وهو في ذلك يرى أنّ الوظيفة الصرفية للاسم تتمثل في دلالته على التسمية التي تميزه عن غيره، وهي عودة إلى الحدود العقلية الصرفة.

في الفعل: الوظيفة الصرفية للأفعال هي دلالتها عل الحدث والزمن على العموم، والوظيفة تصلح لتحديد الاسم أكثر من تحديد الفعل لكون الاسم يتمتع بالوظائف النحوية والصرفية.

في الحرف: الحرف يؤدي معنى التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء الجملة، ولذلك زاد الزمخشري في حدّه للحرف عبارة "ومن ثمّ لم ينفك من اسم، وفعل يصحبه "[60]

من الصعوبة بمكان أن نعتبر الوظيفة وحدها كافية لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلام؛ لأنّ وظيفة الفاعلية، والمفعولية، والحالية، والنعت، والتمييز، والخبر لا تؤديها كل الكلمات المعدودة أسماء، ممّا يجعل هذه القسمة نسبية، تصطدم بكثير من التداخل أثناء الاستعمال على مستوى وظائف هذه الأقسام الثلاثة.

د - الإسنــاد:

في الاسم: الإسناد في اصطلاح النّحويين هو ضمّ كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها، بحيث يفيد السامع فائدة تامة، فالجملة تقوم على ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا "[61] وبذلك كان الشكل الرياضي للجملة لا يخرج عن وجهين هما: مسند+مسند إليه أو المسند إليه +المسند، والكلمة لا تدلّ على فكرة بمفردها رغم دلالتها على معنى في ذاتها ما لم تضاف لها كلمة أخرى أو أكثر للتعبير عن فائدة، من هنا كان الإسناد منطلقا يميز به الاسم عن غيره من أقسام الكلام، فابن السرّاج ذكر " أن الاسم ما جاز أن يُخبَر عنه نحو قولك: عمرو منطلق وقام بكر"[62] في حين أنّ ابن الأنباري حدّ الاسم بأنّه " ما يُخبَر به ويُخبَر عنه"[63] ذلك أنّ جواز الإسناد إلى الاسم علامة من علاماته.

ويرى ابن يعيش أنّ من خواص الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم، إذ كان ذلك مختصّا به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما الإسناد، ثمّ بيّن ذلك بالشرح لأنّ الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا؛ إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو (قام زيد)، و(قعد بكر) والفعل نكرة لأنّه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أنّ يكون نكرة، لأنّه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة، لأنّه حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصحّ

أن يُسنَد إلى الحرف أيضا شيء، لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يفد الإسناد إليه، ولا إسناد إلى غيره ولذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده[64].

جعل ابن هشام الإسناد علامة للاسم فذكر أنّ " الإسناد للاسم هو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسما أو جملة، فالفعل ك (قام زيد) فقام فعل مسند وزيد اسم مسند إليه، والاسم نحو: (زيدا أخوك) فالأخ مسند وزيد مسند إليه، والجملة نحو: (أنا قمت) فالفعل قام مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا، ووضع ابن هشام الإسناد من أنفع علامات الاسم في قوله: "وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما في قوله تعالى: ﴿**قُل مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيرٌ مِّنَ ٱللَّهوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيرُ ٱلرَّٰزِقِينَ**﴾[65] وقوله: ﴿**مَا عِندَكُم يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ**﴾[66]، ألا ترى أنه قد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى، والنفاذ في الآية الثانية والبقاء في الآية الثالثة، لهذا حكم بأن فيهن اسم موصول بمعنى الذي"[67]، أمّا السّيوطي فقد تطرّق إلى فائدة الإسناد في الأسماء، فذكر أنّها أربعة أقسام: قسم يسند، وقسم يسند إليه، وهو الغالب، وقسم لا يسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يسند ويسند إليه كالتاء من (ضربت)، والياء من (افعلي) والألف من (اضربا) والواو من (اضربوا) والنون من اضربن، وأيمن ولعمرك[68].

في الفعل: مقياس الإسناد في الفعل أدقّ منه في الاسم ذلك أنّ المرجّح هو أنّ الفعل يُخبَر به لا عنه نحو قولك: (أخوك يقوم) و(قام أخوك) فيكون حديثا عن الأخ ولا يجوز أن تقول: "تذهب يقوم ولا يقوم يجلس"[69] ويؤكد عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) إفادة الفعل للخبر في قوله: "... وهذا من قولهم يوهم أن يكون الغرض من هذا الفعل إفادة الزمان، وهذا ظن يعظم الخطأ فيه، وذلك أنا نعلم أنّ القصد في وضع الفعل أول شيء هو الخبر، يدلّ على ذلك إجماعهم على أنّ له مزية ليست لغيره، وهي أنّ الصيغة المجرّدة منه تخلص للخبر حتى لا يكون لغيره "[70]. فهو بذلك يخصّ الفعل بالإخبار وهي صفة تجمعه بالاسم، وأوردنا هذا القول لنؤكد على خبرية الفعل التي تؤدي بالضرورة على امتناع الإسناد إلى الفعل، وهو ما ذهب إليه ابن الانباري في قوله: أن الفعل" ما أسند ولم يسند إليه شيء "[71] معتبرا أنّ الإسناد يميز الفعل عن غيره من أقسام الكلام.

الإسناد أحد الوجوه الاستعمالية لأقسام الكلام يمكن من خلاله التمييز بين أقسام الكلام (الاسم، الفعل، الحرف) ذلك أن الاسم يكون مسندا إليه، والفعل يكون مسندا دائما، والحرف لا يسند ولا يسند إليه، وبهذه المقاربة نكون قد وصلنا إلى إثبات

اسمية كثير من الكلمات التي لم تقبل العلامة مثلا كالضمائر ورغم أن مقياس الإسناد يبدو أدق عن سابقيه إلا أنّه تبقى بعض الكلمات المعدودة أسماء، وهي في الحقيقة ليست مسندا، ولا مسندا إليه مثل (إذا)، أمّا بالنسبة للفعل فرغم دقة مقياس الإسناد فيما ذهب إليه العلماء، إلاّ أنّنا نجد ما يشذ عن هذه القاعدة ذلك أنّ (كان) هو فعل، وفي الحقيقة لا يقبل أن يسند إلى شيء، فتجد جملة (كان زيد منطلقا) أن زيدا مسند إليه، ومنطلقا مسند وإخراج (كان) من دائرة الإسناد أمّا أنّ نقصانها هو الذي أدى إلى إخراجها، فظاهرة تعميم الإسناد على الفعل فيها شيء من التحفظ بدليل ما ذكرنا، أمّا الحرف فلا يسند ولا يسند إليه، وهذا اتفاق جمهور النحاة، وبهذا يمكن القول أنّ مقياس الإسناد هو الآخر تظهر أثناءه بعض عيوب هذه القسمة.

3 - مسائل خلافية

إنّ وجود القضايا الخلافية في تحديد أقسام الكلام، لدليل على أنّ علماء التراث بتصورهم العقلي لأقسام الكلام الذي أفضى إلى قسمة ثلاثية مطلقة، قد أوقعهم في كثير من الخلافات أثناء الاستعمال التداولي لهذه الأقسام، نجم عنه نسبية الحدود والخواص المميزة لكلّ قسم، ونذكر في هذا المقام بعض المسائل الخلافية تمثيلا لما سبق.

اختلافهم في (نعم وبئس) فعلان أم اسمان[72]:

ذهب الكوفيون إلى اسمية (نعم وبئس) وأدلّتهم في ذلك:

. دخول حرف الخفض عليهما ؛ فالعرب تقول: ما زيد بنعم الرجل.

. من خصائص الأسماء النداء والعرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير

في حين ذهب البصريون إلى فعلية (نعم وبئس) مستدلّين بـ:

. اتصال ضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: (نعما رجلين) و(نعموا رجالا) .

. اتصالهما بتاء التأنيث، فهذه التاء يختص بها الفعل الماضي لاتتعداه؛ فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

اختلافهم في (أفعل) للتعجب، فعل هو أم اسم[73]

يرى الكوفيون أنّ (أفعل) للتعجب نحو: ما أحسن زيدا، أنّه اسم ودليلهم في ذلك:

. (أفعل) للتعجب جامد لا يتصرّف، والتصرّف من خواص الأفعال.

. دخول التصغير فيه نحو (أملح . أُميلح) والتصغير خاص بالأسماء.

. صحة العين فيه نحو: (ما أقوم وما أبيع) ولو كان فعلا لقلبت عينه نحو: قام وباع.

ويرى البصريون أنّه فعل بدليل:

. (أفعل) للتعجب إذا وُصِل بياء الضمير لحقته نون الوقاية نحو: ما أحسنني وهذه خاصية الأفعال

. (أفعل) للتعجب ينصب المعارف والنكرات والاسم لا ينصب إلاّ النكرات على التمييز.

اختلافهم في (ربّ) اسم أم حرف[74]

ذهب الكوفيون إلى اسمية (ربّ) وأدلتهم في ذلك:

. حمل (ربّ) على (كم) لدلالتها على العدد والتقليل فكما أنّ (كم) اسم فكذلك (ربّ).

. مخالفة (ربّ) لحروف الجر في أوجه عدّة:

أ . (ربّ) لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام.

ب . (ربّ) لا تعمل إلاّ في النّكرة، وحروف الجرّ تعمل في النّكرة والمعرفة.

ج . (ربّ) لا تعمل إلا في النّكرة الموصوفة، وحروف الجرّ تعمل في النّكرة الموصوفة وغير الموصوفة.

بينما يرى البصريون أن (ربّ) حرفا وذلك أنّه:

لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنّها جاءت لمعنى في غيرها كالحرف وهو تقليل ما دخلت عليه.

الخلاصة: من خلال تصفحنا لكثير من أراء النحاة حول القسمة الثلاثية للكلام نخلص إلى جملة من النتائج.

1- هذه القسمة ذات خلفية عقلية صرفة خاضعة لإعمال العقل، وتأثير المنطق.

2- أثناء الاستعمال تظهر بعض الاختلالات تتمثل في وجود كثير من أوجه التشابه بين الأقسام الثلاثة.

3- عدم وجود تفصيلات تحيل إلى جملة من الأقسام تحت كلّ قسم، يطرح صعوبة التفريق بينها أثناء الاستعمال.

4- الخلافات التّي طبعت الدرس النحوي العربي بين مدرستي الكوفة والبصرة وبخاصة فيما ذكرنا سابقا خير دليل على اضطراب هذه القسمة، وما تطرحه من صعوبات لدى دارسي النحو العربي بصفة عامة.

5- كلّ هذه المؤاخذات لا تنفي قيمة هذه القسمة، وعلى دارس النحو الحديث أن يعي القيمة العلمية، والمنهجية لهذه الجهود نظرا لظروف تلك المرحلة مقارنة بما أتيح للبحث الحديث من وسائل، ومن ثمّ لا يمكن أن نحكم على هذه القسمة إلّا بكونها أحاطت بكلّ ما يمكن أن تحيط به في مثل تلك الظروف، وتبقى نواة للمجتهدين في البحث اللّغوي.

مراجع البحث وإحالاته:

1 - سورة العنكبوت، الآية: 43.

2- سورة النور، الآية: 61.

3- الزجاجي، أمالي الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص: 238

4- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، د ط، ج1، ص: 38

5- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط 1، 1994، ج1، ص: 51

6- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ج1، ص: 36

7- ابن فارس، الصاحبي، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 82

8- ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010: ص: 23

9- ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، ومعه كتاب منحة الجيل بتحقيق شرح بن عقيل، محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان، ج1، ص: 10

10- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه الانتصاف من الإنصاف، محي الدين عبد الحميد دار الطلائع، القاهرة، مصر د ط، دت، ح1، ص: من 27إلى 33

11- سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 38

12- ابن فارس، الصاحبي، ص: 51

13- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 51

14- الرمّاني، رسائل في النحو واللغة، تح: محمد جواد ويوسف يعقوب، نشر وزارة الثقافة والإعلام المصرية، ص: 38

15- الزمخشري، المفصل، ص: 6

16- ابن الشجري، الأمالي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992، ج1، ص: 52

17- ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001، ج1، ص: 81

18- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين ع الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1988، ص: 17

19- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص: 52

20- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 27

21- *سيبويه*، الكتاب، ج1، ص: 38

22- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 93

23- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ص: 3، 4.

24- ابن فارس، الصاحبي، ص: 87

25- المرجع نفسه، ص: 87

26- الزمخشري، المفصل، ص: 210

27- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 28

28- سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 39

29- ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص: 87

30- الزمخشري، المفصل، ص: 242

31- ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص: 447

32- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص: 15

33- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 52.

34-ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ص: 37-38

35- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص: 48.

36- أبو علي الفارسي، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص:26.

37- ينظر ابن فارس، الصاحبي، ص: 83، 84، 85

38- ابن فارس، الصاحبي، ص: 85

39- سورة الزخرف، الآية: 77

40- ابن الانباري، أسرار العربية، ص: 27

41- ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص: 85، 86

42- ابن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص: 4

43- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ج2، ص:09

44- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط 1994، ج1، ص: 13

45- ابن فارس، الصاحبي، ص: 86

46- الزمخشري، المفصل: ص: 210

47- ابن الانباري، أسرار العربية، ص: 28

48- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص: 205، 206

49- ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص: 21

50-ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص: 14

51- ينظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ص: 41

52- ابن فارس، الصاحبي، ص: 87

53- السيوطي، همع الهوا مع، ج1، ص: 27

54- ينظر فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، 1977، ص: 45، 46

55- ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص: 203، 209

56- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 51

57- ابن فارس، الصاحبي، ص: 83

58- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 48

59- ينظر: الزمخشري، المفصل، ص: 09

60- الزمخشري، المفصل، ص: 242

61- سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 47

62- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3 1996، ج1، ص: 37

63- ابن الأنبا ري، أسرار العربية، ص: 24

64- ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص: 86

65- سورة الجمعة، الآية: 11

66- سورة النحل، الآية: 96

67- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 42

68- ينظر، السيوطي الأشباه والنظائر، ج1، ص: 10

69- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص: 37

70- عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تح: خليل عبد القادر عيسى، دارابن حزم، بيروت، لبنان، ط 10، 2011، ص: 131

71- ابن الأنبا ري، أسرار العربية، ص: 28

- ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 248 72

73- نفسه، ص: 120

74- ينظر: نفسه، ص: 328

قائمة المصادر والمراجع:

01- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، متح: حي الدين عبد الحميد دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط

02- ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010

03- الرمّاني، رسائل في النحو واللغة، تح: محمد جواد ويوسف يعقوب، نشر وزارة الثقافة والإعلام المصرية

04- الزجاجي، أمالي الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، 1987

05- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

06- الزمخشري، المفصل في علم العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

07- ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، ومعه كتاب منحة الجيل بتحقيق شرح بن عقيل، محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت، لبنان

08- أبو علي الفارسي، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1996

09- عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تح: خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 10، 2011

10- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996

11- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، د ط

12- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990

13- ابن الشجري، الأمالي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992

14- ابن فارس، الصاحبي، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1993

15- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، 1977

16- ابن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان

17- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط 1، 1994

18- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط 1994

19- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين ع الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1988

20- ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2001